



المصدر: الأهرام - رام

التاريخ: ١٩٨٠/٧/٢٦

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

## مسيرة الأمن الغذائي ..

### الدوافع والإمكانيات

د . محمود داود

وزير الزراعة والأمن الغذائي



لاشك للحظة .. أن هناك عمالاجادا من أجل توفير الغذاء والكساء والماوى لكل مواطن مصرى .. كما يمكن ان نلمس ان السيد الرئيس السادات بندااته المتكررة من اجل توفير الغذاء لا يبحث عن جهد فردى هنا او هناك ولكنه يريد جهدا جماعيا شعبيا ياخذ دفعات من الفكر وحماسا من الراى العام لتشكيل مسيرة جادة تحقق مزيدا من الانتاج ، وتطلق فى الجو العام روح الايمان بترشيد الاستهلاك ، حتى يمكن ان تفى مواردنا من ارض ومياه وقدرات بشرية بمعظم احتياجاتنا الغذائية .

والدعوة الى توفير الغذاء قديمة .. نهى تديبرت خلال الاربعينات واستمرت تلقى مزيدا من الاهتمام الى وقتنا هذا .. فلقد بدأت بعض ازمت السلع الغذائية اثناء الحرب العالمية الثانية ، واضطرت السدولة وقتها الى ترشيد الاستهلاك وتنظيم توزيع السلع عن طريق بطاقات تموينية ، كما اضطرت الى تحديد اسعار بعض هذه السلع كأجراء ضرورى حفاظا على وصول هذه السلع الى كافة المواطنين فى حدود دخولهم .. ومع انتهاء الحرب ودخول مصر فى دائرة الصراعات السياسية والاقتصادية ثم ما حدث من تزايد نمو المدن عن طريق الهجرة من الريف الى الحضر ، تزايد الانفاق الحكومى من تزايد الدخل الفردى .. بدأت ملامح أزمة غذائية بدأت بالتمتع ، ثم تبعها وينسب تزايد الانفاق الحكومى فى مجالات غير التنمية الاقتصادية ، ملامح ازمت اخرى فى عدد من السلع الغذائية الاخرى والتي لم يتمكن قطاع الانتاج من الوفاء بتوفيرها



## مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

وغير ذلك من السلع الغذائية الاستهلاكية .. وفى عام ١٩٧٣ ، كان إجمالي قيمة الصادرات الزراعية ٣٥٥ مليون جنيه يقابلها ما قيمته ١٣٠ مليون جنيه من السلع الغذائية المستوردة .. على أن ذلك الإداء الممتاز للقطاع الانتاجى الزراعى (١) وقيام حصيلة الصادرات الزراعية بتغطية قيمة الواردات الزراعية قد اهتز كثيرا بعد عام ١٩٧٤ ، ليس بسبب نقص فى بعض معدلات الانتاج وانما بسبب ارتفاع مفاجئ وحاد ومتواصل لأسعار السلع الغذائية فى العالم كله بعد ١٩٧٤ ، وحتى الان ، وفى حين بقيت أسعار وجلة قيمة صادراتنا الزراعية التقليدية فى حدود الارتفاع المقبول [ ٣٦٩ مليون جنيه فى عام ١٩٧٨ ] ، إذا بأسعار الزيوت والسكر والشحوم والقمح ترتفع الى أضعاف ما كانت عليه فى أوائل السبعينات لتصل الى ٥٧٥ مليون جنيه فى عام ١٩٧٨ .. نصف الى ذلك تزايد استهلاك ما كنا نصدره من حاصلات مثل الموالح [ ١٢٨ الف طن فى عام ١٩٧١ تنخفض الى ٨٣ الف طن فى عام ١٩٧٩ ] والارز [ ٦٥٤ الف طن فى عام ١٩٧٠ تنخفض الى ٩٤ الف طن فى عام ١٩٧٨ ] وغيرها مثل البصل والقطن .. وشكل العاملون معا ، وهما ارتفاع أسعار الواردات الغذائية وانخفاض الكميات المصدرة ، السبب الرئيسى فى هذا التلق الواضح سواء من ناحية مخطى السياسة الغذائية أو من ناحية التطامات الصناعية ، والخدمية التى ظلت معتمدة طوال تاريخ مصر الحديث على ما يوفره القطاع الزراعى من عملات أجنبية - هى حصيلة الصادرات - لأغراض التنمية الاقتصادية فى مصر .. وكان هذا هو الدافع الحقيقى لتشكيل مسيرة عمل جادة من أجل زيادة الانتاج الزراعى وترشيد استهلاك السلع الغذائية وتوفير حد أدنى من الأمن الغذائى فى بلادنا للمرحلة القادمة .

ولقد كان نمو السكان من ناحية وتزايد معدلات الاستهلاك بمعدلات لم يتمكن القطاع الزراعى المنتج للسلع الغذائية من اللحاق بها ، اثر كبير فى تعاضد هذه الظاهرة - ظاهرة عدم كفاية الإنتاج المحلى من السلع - سنة بعد اخرى .. إذ انه على الرغم من تضاعف انتاج الغذاء فى هذه المرحلة [ ١٩٤٠ - ١٩٨٠ ] وما حدث من زيادة السكان بنفس السنة تقريبا ، الا أننا نلاحظ تناقص نصيب الفرد من الانتاج المحلى مما لا يمكن تفسيره الا بزيادة معدلات الاستهلاك .. الامر الذى اضطرت الدولة معه الى تزايد الاعتماد على الاستيراد لتلبية لتثبيت نصيب الفرد من السلع الهامة والضرورية .

ولقد كان ممكنا أن يوفر القطاع الزراعى - وحتى وقت قريب - حصيلة من النقد الاجنبى تغطى احتياجات شعب مصر من سلع غذائية تنتج فى الخارج .. فلقد كان كافيًا ما تدره صادرات القطن والارز وبقية الصادرات الزراعية لتغطية تكاليف استيراد الزيت والقمح والشحوم إضافة الى بعض مستلزمات الانتاج فى القطاعات الأخرى غير الزراعية .. ونجاة .. وبعد عام ١٩٧٤ .. لم تعد هذه الصادرات لتكفى لتلبية كل احتياجاتنا .. وهنا بدأ البحث عن وسائل تعظيم الإنتاج المحلى للسلع الغذائية أو ما عبر عنه الرئيس السادات بمسيرة الأمن الغذائى .

### واللتدليل على ما وفى به القطاع

الزراعى حتى وقت قريب نورد فيما يلى قيمة الصادرات الزراعية فى أعوام ٧٠ - ٧٤ وقيمة السلع الغذائية المستوردة .. فى عام ١٩٧٠ ثم تصدير ما قيمته ٢٨٩ مليون جنيه قطنًا وArza وخضرا وغير ذلك من السلع الزراعية الخام أو النصف المصنعة ، وفى نفس السنة تم استيراد ما قيمته ٦١ مليون جنيه من القمح والزيوت والشحوم (١)



## مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

وحى الآن ، بقدر ما نحتاجه من الزيوت بأكثر من نصف احتياجاتنا ..

سادسة الحقائق : صلحت أرضنا وسمحت ظروفنا الجوية بإنتاج الدرنات النشوية وخاصة البطاطس الى أقصى الحدود .. وفى سنوات عشر ارتفع إنتاجنا منها الى مليون طن من مساحة ١٤ الف فدان فقط .

سابعة الحقائق : رغم التوسع الهائل فى إنتاج الدواجن والأسماك فهزال إنتاجنا من اللحوم تحت معدلات الاستهلاك بكثير .. وفى حين أنه إنتاج الدواجن الى مجال الإنتاج المكثف مازال الإنتاج الحيوانى فى مراحله البدائية التقليدية .

ثامنة الحقائق : اننا مازلنا ننتج الغذاء فوق نفس المساحة من الأرض التى زرعها أجدادنا .. ومع ذلك فاننا نعتقد بالسمة الإنتاجية المتزايدة لهذه الرقعة من الأرض ، وإضافات جديدة إليها ..

تاسعة الحقائق : اننا - بسبب انفلاق اقتصادى غاشم - فقدنا القدرة على تطويع الاسواق الخارجية لصالح صادراتنا الزراعية .. ولم يتم فى تلك الفترة قدرات بشرية قادرة على التعامل مع الاسواق العالمية بدرجة تنمو معها دائرة الإنتاج التصديرى .

عاشرة الحقائق : انه وبعد اتفاق معقول على بناء السد العالى تكوشت الاستثمارات فى القطاع الزراعى (٤) وبالتالي بقى القطاع الريفى عاجزا عن تنمية قدراته الاقتصادية فى مجال التصنيع الزراعى ، واتاحة فرص العمالة المستفيرة للسكان الريفيين بما حدانفسب متزايدة منهم الى الهجرة الجماعية ، خارج الريف المصرى .

ومن هذه الحقائق وغيرها ، والتي تمثل واقعنا الإنتاجى والاستهلاكى (٤) يمكن ان نبني استراتيجية الأمن الغذائى كما يلي :

غير ان السعى الجاد من اجل الامن الغذائى يتطلب - وفى المقام الاول - تقييمها صادقا للواقع الغذائى فى مصر وبحنا صبورا عن تنمية القطاع الإنتاجى الزراعى يشارك فيه الفيزيون والاقتصاديون فى بلادنا ، واولى الوسائل فى أيديهم رأى مام منهم غادر على الاستجابة والتجاوب مع ما يعرض من آراء وتوصيات وقرارات .

أولى الحقائق : اننا ننتج في مايكينا من القمح .. ويحددنا فى ذلك عامل الأرض ، والدورة الزراعية التى تدور حول القطن ..

ثانية الحقائق : اننا نعتد فى اقتصادنا على محصول القطن .. فبجانب ما يوفره من كساء ، يوفر إنتاجنا منه ثلث احتياجاتنا من الزيوت النباتية ، وما نستهلكه من أعلاف الحيوان ، وما تقوم عليه صناعات الحلج والفلز والنقل البرى والبحرى وما يوفره من حصيله الصادرات .

ثالثة الحقائق : اننا ننتج ثانيا احتياجاتنا من السكر ، وحتى وقت قريب والى ان زاد معدل استهلاك السكر بمعدل ١ فى المائة سنويا ، كنا دولة مكنته ذاتيا بل كان لدينا القدرة على التصدير ..

رابعة الحقائق : اننا - وسنظل هكذا باذن الله حتى نهاية القرن - دولة مكنته ذاتيا من إنتاجها من الخضر والفاكهة .. وما نراه من فاكهة مستوردة انما هو ترف فرضته ظروف قلة مرتفعة الدخل .

خامسة الحقائق : ظللنا نعتد فى إنتاج الزيوت على محصول القطن ولم نتوسع فى إنتاج محصول فول الصويا الزيتى الا فى السنوات الاخيرة تحت وطأة الحاجة الى مخلفات عصير فول الصويا لاغراض إنتاج علف الدواجن .

■ **أولا : زيادة الرقعة المزرعة** :  
وتحقيق الخطة باستصلاح ٢٨ مليون فدان حتمية قد تسمح الظروف بمناقشتها  
أسهيا في مقال نال .

■ **ثانيا : زيادة معدل التكتيف الزراعى** :  
فرغم وصولنا الى أعلى معدلات التكتيف  
فى العالم فان زيادة الرتمة المحصولية  
ترتبط باصناف نباتية قصيرة العمر  
مبكرة النضج مما يسمح بهزيد من تعاقب  
الحاصل، وتغيير ممكن للدورة الزراعية  
السائدة .

■ **ثالثا الاعتماد المتزايد على النشويات**  
وخاصة البطاطس فذاء للإنسان المصرى  
ويكون ذلك بالتوسع فى المساحة المزرعة  
وإدخال البطاطس والحبوب معا فى  
صناعة الخبز .

■ **رابعا : التوسع فى زراعة البنجر**  
فى الأراضى الجديدة والمستصلحة انتاجا  
للسكر والاعلاف .

■ **خامسا : التوسع فى زراعة**  
**الحاصل الزيتية** : بفرداها او محملة  
على الذرة فى مساحة المليونى فدان  
المزرعة بالحصول الاخير .

■ **سادسا : التوسع فى انتاج الاعلاف**  
من مصادر غير تقليدية وذلك باستخدام  
كسب قوئل الصويا ومخلفات المزارع  
والمطاحن والمضارب كبدائل ممكنة  
بجانب كسب بذرة القطن .

■ **سابعا : اعطاء المزيد من الاهتمام**  
للثروة السمكية : تشجيعا للصيادين  
فى البحيرات وخليج السويس والبحر  
الاحمر والابيض ومزيدا من الانتاق  
لانشاء المزارع السمكية .

■ **ثامنا : الحفاظ على الدخل من**  
**الاسواق الاجنبية** : والاتجاه نحو  
الاسواق العربية بحامسلات الخضر  
والفاكهة والدواجن .

■ **تاسعا : التوسع فى زراعة**  
**البقوليات كمصدر هام** : من مصادر  
البروتين النباتى .

■ **عاشرا : ترشيد استهلاك السلع**  
**الغذائية** : وتوجيه الاستهلاك الى البدائل  
الغذائية .

وكحقيقة .. قد يبدو الهدف - لمن  
لا يلم باطراف الانتاج سهل المثال ..  
ولكن تحقيقه فى الواقع - يحتاج الى  
اقتراح الوسائل والبدائل المتعددة ..  
كما يحتاج الى تضافر جميع الجهود  
وتسخير العلم والتكنولوجيا لضمان  
اختصار الوقت الذى يمكن أن يبذل  
لتغيير معالم قطاع انتاجى هام يرتبط  
فيه الإنسان والحيوان والمال والاله  
والمسوق والارضى معا فى كيان مترابط  
هو ما يعرف باسم القطاع الاقتصادى  
الزراعى .

وبعد .. نعلم ان الامن الغذائى  
لا يتحقق الا عملا .. ولكن ولحاجتنا  
الى رأى عام يساند ويدفع - كان  
هذا المقال ■